III الشروط العامة والخاصة لإبرام عقد التوزيع

يشترط لانعقاد عقد التوزيع على الوجه السليم أن يستوفي جميع الشروط العامة لإبرام أي عقد، وهي الرضا والمحل والسبب، بالإضافة إلى الشروط الخاصة والتي تفرضها طبيعة هذا العقد، ويتفق عليها الأطراف.

وقبل شرح هذه الشروط نعرف طرفا العقد.

أ/ طرفا العقد:

طرفا عقد التوزيع هما الممون والموزع، وكلاهما يتدخلان في عملية عرض المنتج أو الخدمة للاستهلاك النهائي.

* **الممون:** هو كل عون اقتصادي أيا كانت طبيعته القانونية يحترف في إطار مهنته العادية نشاط عرض المنتج أو الخدمة للاستهلاك غير النهائي في السوق بصفة دائمة. فالممون يصنع البضائع أو الخدمات ثم يتولاه المنتج نفسه أو يشتريها آخر لإشراكها منه، ويقوم بإبرام عقود توزيعها مع موزعين آخرين.

* **الموزع:** هو كل شخص يتولى مهمة إعادة بيع ما اشتراه من الممون باسمه الخاص ولحسابه في المنطقة الجغرافية المتفق عليها. بغرض إيصاله إلى المستهلك النهائي.

فالموزع إذن يجد مكانته كوسيط بين المنتج والمستهلك النهائي، ففي الحقيقة دوره يتمثل في وضع المنتجات أو الخدمات في متناول الوسطاء في قناة التوزيع باستخدام مختلف تقنيات التسويق. والمؤسسات التي تضمن مهمة التوزيع أشكالها متنوعة، فنجد تجار الجملة، مراكز الشراء، المساحات التجارية الكبرى، مقاولات البيع عن بعد، ... الخ.

ب/ الشروط العامة لعقد التوزيع:

1- رضا المتعاقدان: يجب أن يعبر كلا المتعاقدان عن إرادته في التعاقد، ويجب أن تكون هذه الإرادة سليمة خالية من عيوب الإرادة، ويتمتع ما حيها بأهلية التصرف الواجب توافرها في عملية

Scanné avec CamScanner

الشراء من أجل البيع، ولا مانع من أن يكون المتعاقد مرتبطا وفقا لنص المادة 4 من القانون التجاري.

ب- **محل العقد**: نقصد به محل الالتزامات الرئيسية لطرفي عقد التوزيع، فالموزع يلتزم بنقل ملكية البضاعة أو الخدمة وتسليمها للموزع، ويجب أن تكون البضاعة أو الخدمة محل التوزيع موجودة أو ممكنة الوجود في المستقبل، ومعينة أو قابلة للتعيين، ويجوز التعامل فيها. أما الموزع فيلتزم بدفع ثمن شراء البضاعة التي التزم بتوزيعها، مع حقه في المطالبة بعمولة التوزيع المتفق عليها.

ج- **سبب العقد**:

يجب أن يكون سبب التزام كل طرف في العقد مشروعا، أي غير مخالف لنظام العام والآداب العامة، ومشروعية السبب مفترضة إلى غاية إثبات العكس.

ومادام عقد التوزيع يقوم على فكرة التعاون الاقتصادي بين طرفيه لا يوجد أدنى شك في أن هدف الممون من هذا العقد هو استثماره لأمواله وتوزيع بضائعه أو خدماته في سوق جديدة، بينما هدف الموزع يكمن في حصوله على رخصة لاستعمال العلامة التجارية للممون والمعروفة عند الجمهور، الأمر الذي يعزز ثقته في نجاح مشروعه الاستثماري.

ج/ الشروط الخاصة لعقد التوزيع:

بالإضافة إلى الشروط العامة، يجب أن يتوفر طرفا عقد التوزيع على بعض الشروط الخاصة التي تميزه عن العقود المتابعة له، وهي:

1- أن يتضمن العقد شرط الحرية الإقليمية

بمقتضى هذا الشرط يمنح الموزع المكلف الوحيد للقيام ببيع ما يشتريه من الممون باسمه ولحسابه الخاص، كما يلتزم الممون بعدم تكليف شخص آخر ببيع البضائع أو الخدمات محل عقد التوزيع في الإقليم الخاص بنشاط الموزع. وهذا ما سبق لنا التعبير عنه بحرية البيع. وقد يتضمن هذا الشرط حرية الشراء على النحو السابق بيانه.

Scanné avec CamScanner

وإذا ما كان عقد التوزيع في صورة عقد التوزيع الانتقائي. فيلتزم الموزع بالامتناع عن تسليم أو أداء الخدمة داخل المنطقة الإقليمية لأي من الموزعين المنظمين لشبكة التوزيع.

2- أن يتضمن العقد شرط استغلال التراخيص:

إن التراخيص الخاصة باستعمال العلامة التجارية للمورد هي التي تسمح للموزع من مباشرة نشاطه تحت مظلة هذه العلامة، التي تعتبر القاسم المشترك لأعضاء شبكة التوزيع الذين يندرجون تحتها.

3- أن يتضمن العقد شروط الرقابة:

من الوظائف الأساسية لشبكة التوزيع مراقبة المورد للموزع عبر مختلف نقاط البيع التي يتخذها. فغالبية عقود التوزيع تحتوي على شروط تجعل تسيير الموزع لنشاطه خاضع لرقابة المورد، فيلتزم الموزع بالكشف عن دفاتره التجارية والحاسبية للمورد ويقبل بزيارته لمراجعتها.

4- أن يتضمن العقد شروط المساعدة:

عقد التوزيع قائم على فكرة التعاون الاقتصادي، وعليه يتفق طرفيه على العديد من أوجه التعاون التي نذكر منها: مساعدة المورد للموزع بتنظيم الحملات الإشهارية للبضائع أو الخدمات محل العقد، وذلك بتمكينه من لوازم الإشهار. كما يمكنه أن يقدم له المساعدة التقنية والمالية لضمان استقرار مشروعه، وكذا حق القروض لإنشاء محله التجاري، وأيضا يقدم له حق المساعدة في مجال المحاسبة والتسيير. وكل هذه المساعدات مشروعة مالم تؤثر على المنافسة الإقتصادية، بمعنى تؤدي إلى قيام ممارسات مقيدة للمنافسة خارجا لقانون المنافسة.

ومن المسائل التي يتعين على طرفي عقد التوزيع مراعاتها عند صياغة العقد مسألة لغة العقد بغرض توحيد معاني المصطلحات المستعملة فيه تجنبا لتفسيرات المختلفة بحسب قوانين أطراف العقد إذا كانوا مختلفي الجنسية، وعليه يتعين عليهم الاحتياط وترجمة العقد للغة المتفق على إعتمادها كلغة رسمية له، الأمر الذي يجعل تفسيره سهلا.

Scanné avec CamScanner